

مصلحة الضرائب المصرية

قرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤

بشأن تعديل مقاير بعض وحدات العمل بمصلحة الضرائب العامة

رئيس مصلحة الضرائب المصرية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن إعادة البناء التنظيمي

لمصلحة الضرائب وتعديلاته؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن دمج مصلحتي الضرائب العامة

والضرائب على المبيعات؛

وعلى توجيهات رئيس مصلحة الضرائب المصرية في هذا الشأن؛

ولصالح العمل؛

قرر:

(المادة الأولى)

أولاً - تعديل مقاير الوحدات الآتية من العقار الكائن ٥ شارع حسين حجازى (مبني الفلكى)

إلى العقار الكائن بشارع الأتوستراد بصغر قريش (مبني محمودية).

قطاع شئون مكتب رئيس المصلحة:

الإدارة المركزية للمكتب الفني.

الإدارة العامة لمكتب المتابعة.

الإدارة العامة للدراسات الفنية.

قطاع المناطق الضريبية.

قطاع مكافحة التهرب الضريبي والإدارات المركزية التابعة له.

قطاع البحث والاتفاقيات الدولية والإدارات المركزية وال العامة التابعة له.

ثانياً - تعديل مقر قطاع الشئون القانونية والقضايا الضريبية والإدارات المركزية وال العامة التابعة له من العقار الكائن ٣٩ شارع البستان بباب اللوق إلى العقار الكائن شارع الأتوستراد بصغر قريش (مبني محمودية) .

ثالثاً - تعديل مقر صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية بالمصلحة من العقار الكائن ٢٤ شارع إسماعيل أباذهة (مبني الحساب الختامي) إلى العقار الكائن ٥ شارع حسين حجازى (مبني الفلکى) على أن يشغل مقر قطاع مكافحة التهرب الضريبى سابقاً بالدور الثالث عدا مقر مركز معلومات القطاع (حجرتين مفتوحتين) .

تخصص الحجرتان (مركز معلومات القطاع) للإدارة المركزية لنماذج الخصم .

(المادة الثانية)

على قطاع شئون مكتب رئيس المصلحة والمناطق الضريبية ومكافحة التهرب الضريبى والبحوث والاتفاقيات الدولية والشئون القانونية والقضايا الضريبية والأمانة العامة والجهات المختصة اتخاذ الإجراءات الالازمة نحو تنفيذ ما جاء بهذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُلغى كل ما يخالف ما جاء بهذا القرار .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

صدر في ٢٠١٤/٢/١٦

رئيس مصلحة الضرائب

ممدوح سيد عمر